

تقرير

إضراب في «كهرباء لبنان»: أبعادنا كاس الخصخصة

أزمة عمال ومستخدمو مؤسسة الكهرباء تنفّاقم بحكم كيدنة السلطة وإمعانها في قضم حقوقهم (هيلم الموسوي)



تهدف إلى تفرغ القطاع من عمّاله، من خلال فرض سياسة الدعم له والامتناع عن الاستثمار في هذا القطاع وإنشاء معامل وخلق فرص عمل، وكذلك التحكّم بمصير العمّال وحرمانهم من ترفيعاتهم والتقديمات التي من حقهم نظراً إلى خطورة الأعمال التي يقومون بها، تمهيداً لخصخصة القطاع، ضمن سياسة تقاسم المغنم المعمول بها».

حاولت «الأخبار» التواصل مع وزارة الطاقة من دون نتيجة. في المقابل، التصعيد قائم، بحسب صالح، في حال إدراج التعديلات

حال خصخصة هذا القطاع، وهو خيار مرفوض من قبلنا كقنابة»، ويتابع صالح «نحن نطالب بتعديل هذه المادة منذ 15 عاماً، من دون نتيجة، وخصوصاً أن الخيارات الثلاثة التي ينص عليها القانون تشكل خطورة على وضع العمّال والمستخدمين وتضعهم في موقع هش، كونها في الحالة الأولى تحرمهم من تعويضات نهاية الخدمة، وفي الحالة الثانية تضعهم تحت رحمة الشركات من دون ضمانات، وفي الحالة الثالثة تفقدتهم الكثير من حقوقهم وتضعهم أمام واقع نقلهم إلى وظائف في مؤسسات مختلفة قد لا تتناسب مع مكتسباتهم المالية والحقوقية». أما المطلوب فهو «التعامل مع العمّال الراغبين في الاستقالة كالموظف المنتهية خدمته لناحية التعويضات التي سينالها، وإلزام الشركات الخاصة بعدم صرف أي عامل قبل مضي 10 سنوات على انتقاله إليها، كما ترك الحرية للموضوعين في الفأض في اختيار المؤسسة التي قد ينقلون إليها».

أن أزمة عمّال ومستخدمي مؤسسة الكهرباء متجذرة وتتفاقم بحكم «كيدنة السلطة، ممثلة بوزارة الطاقة ومجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان والأحزاب النافذة، في التعاطي مع العمّال والمستخدمين وإمعانها في قضم حقوقهم، ونظام تقاسم الحصص المعمول به عبر توريدهم إلى شركات خاصة تتحكّم بلقمة عيشهم» وفق رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين في لبنان، كاسترو عبدالله، الذي يشير إلى أن «ما يخطط للقطاع، والسياسات المعمول بها، والصفقات التي تبرم

فيضان عقيقي

نقذ عمّال ومستخدمو مؤسسة «كهرباء لبنان» إضراباً، أمس، وتوقفوا عن العمل بالتزامن مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء، احتجاجاً على التعديلات التي أدخلت على قانون «تنظيم قطاع الكهرباء» الرقم 2002/462، والتي أدرجت ضمن ملحق على جدول أعمال الجلسة، من دون البحث بها. وعبرت نقابة عمّال ومستخدمي المؤسسة عن «رفضها إدراج تعديلات على القانون الصادر في عام 2002، وإغفال التعديلات المطلوب إدراجها على المادة 45 التي تعنى بحقوق وأوضاع العمّال والمستخدمين».

عملياً، يعني تعديل القانون 462 ووضع على سكة التصديق في مجلس النواب السير في خصخصة قطاع الكهرباء، وإنشاء شركات للإنتاج والتوزيع والنقل، وتالياً وضع المستخدمين والعمّال في مؤسسة «كهرباء لبنان» أمام ثلاثة خيارات: 1- تقديم استقالتهم شهراً. 2- الانتقال للعمل ضمن الشركات الخاصة. 3- إحالتهم إلى الفأض بحسب ما ينص عليه القانون، إضافة إلى تحويل صلاحيات الهيئة الناظمة إلى وزير الطاقة والمياه لناحية إعطاء التراخيص والامتيازات وإبرام الاتفاقيات، وجعلها مجرد هيئة متخصصة استشارية.

يقول رئيس نقابة عمّال المستخدمين شربل صالح «هذه الإجراءات ما هي إلا محاولات مستمرة لهضم حقوق العمّال في مؤسسة كهرباء لبنان، واليوم نحن أمام مفصل محوري في

الهدف من إغفال مطالب العمال هو التمهيد لخصخصة قطاع الكهرباء

على جدول أعمال مجلس الوزراء في جلسته المقبلة، وللمحت أيضاً على بث مطالبهم القديمة ب«ترفيغ الفئات الخامسة، وتنفيذ الأحكام الخاصة ببدل الطعام والجمالة والرسوم والساعات الإضافية عن الأعوام 2005 حتى 2008، والضمان الاجتماعي، وإنصاف العاملين بطبيعة العمل والطابع المالي»، بعدما أرسل وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل كتابين إلى أمانة مجلس الوزراء لوضع بند «إجراء مباراة محصورة لترفيغ الفئات، وخصوصاً أن هناك موظفين يعملون في ملاك المؤسسة منذ 34 عاماً، وترفيغاتهم معلقة منذ عام 2008، في وقت تعمل فيه المؤسسة والوزارة على التعاقد مع مياومين ومتعاقدين برتب أعلى منا».

تقرير

مؤشر PMI: تراجع التصدير والتوظيف

في حزيران 2017 سجّل مؤشر مدراء المشتريات PMI أدنى مستوى له منذ ثمانية أشهر، ما يعكس تراجعاً في ثقة المستهلك وتشاؤماً بين الشركات، كاشفاً عن انكماش حاد لدى القطاع الخاص مرتبط بالتراجع الحاصل على أكثر من مكوّن أبرزها تراجع الطلبات الواردة وتراجع الصادرات ومعدل التوظيف. وتأتي هذه النتيجة في حزيران بعد تسجيل المؤشر «تسارعا في تدهور أداء القطاع الخاص» في أيار عاكساً تراجع الإنتاج وضعف الطلب المحلي وتراجع التصدير ومواصلت الشركات سياسة تقليص أعمالها... مسار أيار استمرّ في حزيران بما يشير إلى أن قراءة الشركات وتصريحاتها عن أعمالها لا ترتبط حصراً بالوضع المحلي، بل هي تقرّ ما يحصل في المنطقة وتبني توجهاتها بحسب القناعات التي توصلت إليها.

وبحسب نتائج المؤشر، فإن مستوى النشاط التجاري لدى القطاع الخاص، هبط في نهاية الربع الثاني من العام بأسرع معدل مسجل منذ شهر تشرين الأول الماضي. هذا يعني أن الانكماش حاد، وهو ناتج بشكل جزئي عن تراجع آخر جديد في الأعمال الجديدة. ويضيف المؤشر

متوسط أجور الموظفين بالإضافة إلى تراجع طفيف جداً في أسعار المشتريات، وبالنسبة إلى متوسط مواعيد تسليم المشتريات، فقد سجل تراجعاً في شهر حزيران، وهي المرة الثالثة خلال الأشهر الأربعة الأخيرة التي تشهد تدهوراً في أداء المؤشرين. يقرأ المدير العام لبنك بلوم انكست، فادي عسيّران بين سطور المؤشر،

انخفاض المؤشر إلى هذا المستوى يعكس «تراجعا في ثقة المستهلك

مشيراً إلى أن انخفاض المؤشر إلى هذا المستوى يعكس تراجعاً في ثقة المستهلك وتشاؤماً ساد بين شركات القطاع الخاص، وفي ما يتعلق بالفترة المقبلة، فمن المتوقع أن تتضح نتائج التوافق السياسي الذي تم في منتصف حزيران على قانون انتخابي جديد، خاصة مع إعطاء الأولوية الآن لإقرار مشروع موازنة 2017 وسلسلة الرتب والرواتب. وقد أشارت نتائج المؤشر إلى

المستقبلية في شهر حزيران، مع توقع العديد منها استمرار المشاكل السياسية والاقتصادية. ورغم ذلك، فقد كانت درجة التشاؤم أقل قوة من المستوى القياسي المسجل في شهر أيار، لتنتهي بذلك فترة ستة أشهر من التدهور في مستوى التفاؤل التجاري».

وتجدر الإشارة إلى أن إصدار هذا المؤشر بدأ في أيار 2013 من خلال مسح شهري مصمم لإعطاء مؤشر مبكر عن الظروف التشغيلية في لبنان يُحسب على أساس متوسط خمسة مكونات أساسية في نشاط الشركات هي: الطلبات الجديدة لديها (30%) من المؤشر، ومستوى الإنتاج (25%)، ومستوى التوظيف (20%)، ومواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). وتشير القراءة الأعلى من 50,0 نقطة للمؤشر إلى وجود تحسن في النشاط الاقتصادي للشركات عما كان عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50,0 نقطة إلى وجود تراجع. أما نتيحة المؤشر لشهر حزيران فقد بلغت 46,1 نقطة في شهر حزيران مقارنة مع 46,6 نقطة في أيار.

(الأخبار)

تسجيل نحو 19% من الشركات تراجعاً في النشاط التجاري، مقابل 3% سجلت زيادة. وشهد شهر حزيران تراجعاً في متوسط أسعار السلع والخدمات على مستوى اقتصاد القطاع الخاص اللبناني، وفي الحالات التي شهدت انخفاضاً، كان الأمر مرتبطاً بنقص الأعمال، بالإضافة إلى الضغوط التنافسية، إلا أن معدل تراجع متوسط أسعار المنتجات والخدمات كان متواضعاً، وأبطأ من السابق.

وللمرّة الأولى منذ شهر كانون الثاني، يسجل تراجع في متوسط أسعار أجور الموظفين. لكن هذا التراجع كان هامشياً بعدما صرحت الغالبية العظمى من الشركات المشاركة في الاستبيان عن عدم تغير متوسط تكاليف التوظيف لديها. وانخفض حجم مشتريات الشركات اللبنانية بحدّة مع ارتفاع وتيرة انكماش مستويات الشراء، إذ شهدت 8% من الشركات تراجعاً في النشاط الشرائي، وربط العديد منها بين ذلك وبين تراجع مستوى الطلبات الجديدة.

وفي النتيجة، يتبيّن أن الشركات اللبنانية «حافظت على وجهة نظر سلبية تجاه توقعات الإنتاج